

معوقات القومية وتأثير المستجدات السياسية على اليقظة العربية

بقلم: د. عودة عابد

هذه المعوقات من جانب الاستعمار الغربي بحيث أزلت السيادة التركية من الوطن العربي نهائياً في غضون الحرب العالمية الأولى بهزيمة تركيا، ووقع ما كان باقياً تحت حكمها من اقطار الوطن العربي في قبضة الاستعمار الغربي «الانتداب»، وكانت القومية العربية آنذاك أخطر القوى التي كانت تخشاه الدول الاستعمارية، ولذلك كانت سياساتها موجهة من بداية الأمر إلى تصفية هذه القومية التي تعني الوحدة، وشغل العرب بما يحرف البوصلة عنها، وهذا هو مفتاح السياسة الاستعمارية في الوطن العربي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدها، والتي تتمثل فيما يلي:

١- قسم الاستعمار الغربي الوطن العربي إلى دول، ثم إلى أجزاء منفصلة، وأقام الحواجز بين هذه الأجزاء ففضى على حرية الانتقال والاتصال بين العرب بوضعه للحدود مناطق نزاع.
٢- أثار الاستعمار النعرات المحلية للقضاء على فكرة الوحدة والقومية العربية، فأثار نزعة الفرعونية في مصر، والفينيقية في لبنان، وسمى العرب بأسماء مختلفة في الأجزاء المختلفة، فهم عراقيون، وسوريين، واللبنانيون، وفلسطينيين، ومصريين، وسودانيون.
٣- خلق الجنسيات المتعددة، من الجنسية العربية الواحدة، بل عمل الاستعمار على اخراج بعض الشعوب العربية عن اطار القومية فعمل على فرنسة الجزائر وادعى بأنها جزء من الوطن الفرنسي، وكذلك دول المغرب العربي.

٤- أثار الاستعمار روح العدا الطائفي من الأديان والمذاهب في الوطن العربي، فعمل على التفرقة بين الدروز والموارنة في لبنان، وبين المسلمين والأقباط في مصر، وبين الشيعة السنين في العراق، وبين الزيدية السنية في اليمن، وعمل على ترسيخ بعض القضايا العنصرية رغبة في التفرقة البربر ليس عربا، واللبنانيون من نسل الصليبيين الفرنج، وهكذا، وهذه النزاعات ما زالت موجودة في بعض الدول وتعتبر من التحديات والمعوقات للقومية العربية، باعتبارها تبعات الاستعمار، والمواجهة في التخلص منها هو الانتصار الحقيقي للوحدة العربية والعودة إلى اليقظة، هكذا عمل الاستعمار الغربي، وما بعده من الاحتلال الاسرائيلي- الامريكي في المنطقة على تفتيت الوطن العربي وأدى ذلك إلى إضعاف القومية العربية والتباعد بين الشعوب العربية، ولكن إلى حين الواقع إنه لا خوف على القومية العربية ما دامت هناك اللغة العربية تربط بين أقطار العرب، وما دام هناك تاريخ عربي يربط بين وجدانهم وبين مصيرهم، وما دام هناك الثقافة العربية تربط بين عواطفهم وأمرجتهم، حقيقة خف تيار القومية العربية بفعل الاستعمار والاحتلال، ولكن كل هذه العوامل استطاعت أن تتلمس من الظروف التي حدثت أيضا بحكم حتمية التاريخ فرصا لإحياء فكرة القومية العربية والمحافظة عليها، يجب على الدول العربية جميعا إعادة حساباتها جيدا، والتفكير مليا في تفعيل دور القومية العربية من جديد، ووضع الأسس السليمة لتطبيقها مع مراعاة المستجدات السياسية بالمنطقة وما تركت من مخاطر تواجه الدول العربية ومستقبلها، للمحافظة على شعوبها وأوطانها من الاستعمار وأهدافه في تجزئة الدولة إلى دويلات، والدويلة إلى كانتونات، بالانقضاء عليها ونهب خيراتنا وثرواتها.

بداية يتناول الكاتب في هذا المقال معوقات القومية العربية والتي ينسبها التاريخ إلى انقراض الدول الإستعمارية على البلاد العربية، وما صاحب تلك الفترة من مقاومة عربية لهذا الاستعمار العنصري في القرن التاسع عشر، وتأثيره على سلوك تلك الدول، وما أفرزتها من تبعات سياسية واقتصادية تقع على مستقبل الدول العربية حتى بعد الاستقلال، كما يتناول الكاتب احتمالية إعادة اليقظة العربية، بعد تأثير المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة، على مجريات الأوضاع السياسية، بدءا من التحالف والانحياز الامريكي الكامل لإسرائيل لتنفيذ سياساتها الاستعمارية في فلسطين، هذا ما استوحى من الكاتب إلى التساؤل الرئيس بهذا المقال وهو: هل أعادت المتغيرات السياسية اليقظة العربية من جديد؟ خاصة بعد المتغيرات الاقليمية والدولية، وما تخطط له الولايات المتحدة الامريكية-الاسرائيلية بقيادة الرئيس ترامب، بالمنطقة من تصفية للقضية الفلسطينية، ومن استيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وطرح خطة ترامب لتهجير السكان الغزيين الى دول الجوار، مصر، الاردن، السعودية، تلبية لرغبات تننيهاو والحكومة الاسرائيلية المتطرفة، فهذه المستجدات والطرح الامريكي الاسرائيلي الجديد نحو تهجير الفلسطينيين من ديارهم واطنانهم، دفع العرب إلى أن يخشوا على مستقبل بلادهم، فالمستجدات أصبحت تهدد دولها وتمس بأمنها القومي. وأن تلك المخاطر تهدد حاضر ومستقبل البلدان العربية، مما وضعها في يقظة كالتى اسهمت اسهام كبير في دعم حركته الوطنية التحررية في إقامة وحدة عربية في منتصف خمسينيات القرن الماضي أبان فترة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، مؤسس القومية العربية، والآن تواجه الدول العربية تحديات تمس أمنها القومي نتيجة لمحاولة تنفيذ المخطط الاستراتيجي الاسرائيلي الامريكي بما يتوافق مع المصطلح الأمريكي شرق أوسط جديد، لا شك بأن القضية الفلسطينية قضية مركزية و محورية في الشرق الاوسط، وقد تسهم في إعادة توجيه سياسات الدول العربية وإمكانية اليقظة لها من جديد بعد طرح مقترح تهجير سكان قطاع غزة إلى دول الجوار مصر، الاردن، السعودية، والاستيلاء على الاراضي الفلسطينية، ولكن هذه المرة بتنفيذ استعماري امريكي إسرائيلي متوافق.

هذا يستوحى من الكاتب أن يدرك بان تصريح ملك الاردن خلال زيارته للبيت الابيض بدعوة للقاء الرئيس ترامب، و تصريحه خلال المؤتمر الصحفى المفاجئ الذى لم يكن ضمن بروتوكول اللقاء، أن مصر لديها خطة للمرحلة التالية من الحرب لقطاع غزة، وينتظر العرب جميعا تلك الخطة لحل معضلة غزة بعد الحرب المدمرة، ما هو إلا تأكيد على ان مصر إعادة دورها رائدة الدول العربية، وتاريخيا لها تجربة اليقظة العربية، كما أن لها أرث في دعم ومساندة حركات التحرر الوطني منذ خمسينيات القرن الماضي. كما أود أن أوضح أيضا أن معوقات القومية التى اصابت الدول العربية بعد انتهاء فترة السبعينيات والثمانينيات وما شهد من عقد اتفاقيات السلام العربية مع اسرائيل، وما أفرزته من تحديات وصعوبات اصابت الدول العربية بوحدتها القومية، وعلى هذا الاتجاه العربي للقومية العربية، قد أنت

مهرج بعقلية راعي البقر في البيت الأبيض

بقلم: خليل حمد

ترامب وتنتياهو يخططان لهجير أهالي القطاع إلى الجنوب السوري. التوغل الإسرائيلي المستمر و«تحذيرات» تنتياهو من أي وجود عسكري للإدارة الجديدة جنوب سورية تعزز هذه المعلومات.

يتصرف ترامب بمعزل عن ردود أفعال العالم، وإن كان يُضطر أحياناً لتلين تصريحاته وليس تصرفاته أمامها بطريقة تجعله يبدو «مهرجاً متقناً لدوره». جزء من هذا التراجع، تغيير صيغة تصريحاته بخصوص التهجير القسري في القطاع وزعمه أنها مقترح فقط وأنه «جيد ولكنني سأكتفي بالتوصية ولن أفرضها». كذلك تأجيله فرض رسوم جمركية على بضائع كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي والصين - بعد التهديد بالمعاملة بالمثل هذه مواجهة للإجراءات الأمريكية، لكنها ليست مواجهة للسياسة الترابمية، وثمة فرق كبير.

الصحفي في «واشنطن بوست» الأمريكية ماكس بوت ناقش في مقال «تكتيكات ترامب في فرض الرسوم الجمركية»، وخلص إلى أن هذه السياسة الأمريكية بالضغط عبر الضرائب على الدول تستهدف أوروبا بشكل كبير، ويحذر من أنها ستؤدي إلى نتائج عكسية، فالدول المستهدفة ستبحث عن شركاء اقتصاديين آخرين ما يعني تراجع التجارة مع الولايات المتحدة. لكن المسألة أخطر من ذلك، العالم سيفقد ثقته بالولايات المتحدة عموماً، وليس بإدارة ترامب. من ضمن ألا يأتي مهرج آخر ينسف اتفاقيات تجارية أو سياسية تعول عليها الأطراف الدولية؟ بل إن المشاعر القومية في الدول المستهدفة ستعمق بحيث تتحول إلى «عداء» للولايات المتحدة.

يريد ترامب إنهاء الحرب في أوكرانيا باتفاق بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. لا وجود لأوروبا في حساباته، رغم أنها المعنى الأكبر فيما يجري على حدودها الشرقية. يريد «إنهاء حرب لا مصالح له فيها» ويرفض استمرار اعتماد حلفاء واشنطن على إنفاقها العسكري لحماية أنفسهم. يمد يده للخصوم كي يتجنب حرباً عالمية ثالثة، ففي رأيه أن «عصر أمريكا الذهبي» يكون في عالم يشهد الحد الأدنى من النزاعات المسلحة. لكن هذه «المثالية» الظاهرية لا تتطلب التخلي عن الحلفاء التقليديين لواشنطن كما يفعل ترامب، بل تعزيز الشراكة معهم كما ترى أستريد شفاوريل، الزميلة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن. ترى الأكاديمية الأمريكية أن «فراغ القوة» الناتج عن سحب محتمل لجزء من القوات الأمريكية من أوروبا قد تمهله روسيا أو الصين. وهذا ليس في مصلحة أمريكا أبداً.

السؤال هو: هل يمتلك العالم أدوات ورغبة وضع حد للتلاميذ الترابمي؟ لا يبدو أن أوروبا مستعدة بعد أو لا يبدو أنها مدركة لخطورة ما يمكن أن ينفذه ترامب من خططه وأهدافه. عندما طرحت الولايات المتحدة مشروع القرار في مجلس الأمن الدولي بخصوص أوكرانيا، والذي اعتبرته أوروبا متماهياً مع الموقف الروسي، امتنعت كل من فرنسا وبريطانيا على التصويت. امتنعتا فقط. لم تستخدم حق النقض «الفيتو» الذي يخولهما منع صدور القرار «المخالف لسياسة أوروبا مجتمعة». هذا يعني أن لندن وباريس لم تؤمنا بعد بقدراتهما، أو لم تقررا استخدام أدواتهما لمنع «تمادي» الإدارة الأمريكية بإهانة قارة بأكملها.

عريباً، يجب أن تمتلك قرار المواجهة أولاً. ما المانع من عقد قمة عربية طارئة مخصصة فقط لبحث كيفية مواجهة السياسات الأمريكية الإسرائيلية في فرض أمر واقع يحاولون فرضه في غزة والضفة والمقدسات الإسلامية والمسيحية في عموم فلسطين. بل وعلى الدول العربية المحيطة بالأرض المحتلة. ترامب يمتلك «قراراً» وبدأ بتحويله إلى واقع بعد لحظات من وصوله إلى البيت الأبيض. حان الوقت لكي يمتلك العرب قراراً ويبدؤوا بتنفيذه بعد سبعة وسبعين عاماً من احتلال أرضهم وتهجير شعبهم وانتهاك مقدساتهم.

لم يأت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستراتيجية جديدة في ولايته الرئاسية الثانية، «أمريكا أولاً» كانت شعاراً عمل على تطبيقه منذ الولاية الأولى بين 2017 و2021، ولا هو أتى بأسلوب تنفيذ جديد، لكن الاختلاف اليوم هو مستوى التطبيق وفعالته. يسابق الرجل الزمن لتحقيق خطته خلال أربع سنوات هي مدة ولايته الثانية، والأخيرة.

داخلياً: يريد ترامب أن ينتقم من الذين «وقفوا ضد سياساته» في الولاية الأولى، من السياسيين، والنظام القضائي، بل والدولة الأمريكية العميقة بإضعافها وإضعافها، وصولاً ربما إلى تفكيكها، وفي هذا الإطار جاء فصل عشرات آلاف الموظفين الفيدراليين (من ضمنهم أشخاص صوتوا له)، إضافة إلى «عدم الاكتراث» بأثر سياسة «رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة» على المواطن الأمريكي. تراجع شعبيته 5% في الشهر الأول لولايته. لكن هل يعني ذلك شيئاً؟ الرجل لا يمكنه أن يكون رئيس لولاية ثالثة، و«تبرؤ» الجمهوريين من أفعاله أمر ممكن جداً، كما تردد عقب الطريقة التي انتهت بها ولايته الأولى.

خارجياً: ينظر الرجل إلى العالم نظرة رجل الأعمال. كل الدول صفقات محتملة لأجل المال. من وجهة نظرة تعود أمريكا «قوية» إذا امتلكت الكثير الكثير من المال فقط! لأجل هذا لا يبدو مستغرباً الحديث عن «صفقة المعادن» التي تتفاوض عليها الولايات المتحدة وأوكرانيا بعد أشهر من الضغط الترابمي على كييف وعلى الرئيس فلوديمير زيلنكي شخصياً عن طريق مواقف متماهية إلى حد كبير مع الرؤية الروسية لإنهاء الحرب في أوكرانيا. صفقة يُسلم فيها زيلنكي نصف ثروة أوكرانيا من الموارد الطبيعية النادرة التي تقدر قيمتها بـ 500 مليار دولار إلى واشنطن كنوع من «رد الدين» الذي قدمته إدارة بايدن لكييف نحو 66 مليار دولار من الدعم العسكري. «رفع الرسوم الجمركية» على جميع الدول بما فيها حلفاء واشنطن الأقرب تأتي في هذا الإطار أيضاً.

خطط ترامب الخارجية الأخرى، تتمثل بضم كندا وجعلها الولاية 51، أو الاستحواذ على جزيرة غرينلاند من الدانمارك، واستعادة قناة بنما من جمهورية بنما، وتغيير اسم خليج المكسيك إلى «خليج أمريكا»، وتهجير أبناء قطاع غزة للاستيلاء عليه وبناء مشاريع اقتصادية فيه. مشاريع ولو كانت صعبة التحقق لأن العالم لن يقف مكتوف الأيدي، إلا أنها تعكس عقلية راعي البقر الذي يعتبر أن بلاده تعيش وحدها في العالم، وبقية الدول تابعة فقط، ووجودها عبء أكثر من كونه دعماً. شيء يُشبه عقلية تعاطي «الكابوي» الأمريكيين تجاه أبناء الأرض الحقيقيين الذين أطلق عليهم «الهنود الحمر» (بدل أن يُقال عنهم الأمريكيون لأنهم فعلاً هم الأمريكيون الحقيقيون).

في التنفيذ: بدأ ترامب هجومه على أوكرانيا منذ حملته الانتخابية، وكله مهاجمة زيلنكي شخصياً ووصفه بالكوميدي متواضع النجاح، وبالديكتاتور. ثم امتنعت إدارته عن التصويت على قرار أوروبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة أبدى الدعم لوحدة أوكرانيا وسيادتها، بالمقابل، مرت واشنطن في مجلس الأمن قراراً دعا إلى وقف الحرب، بدون إدانة روسيا أو تحميلها مسؤولية بدء الحرب وهي «الكليشة الغربية» لأي قرار يتناول الوضع في أوكرانيا. لكن الهجوم طال أيضاً كل القارة العجوز عندما حوّل نائبه جي دي فانس مؤتمر ميونخ للأمن إلى منبر لتوجيه انتقادات لاذعة للحكومات الأوروبية والتشكيك بديمقراطيتها و«التوجيه» بزيادة جرعة الأحزاب اليمينية المتطرفة في حكومات دول مثل هنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا وإيطاليا وفنلندا.

كما طرح ترامب تهجير سكان غزة، وحاول الضغط على الأردن ومصر لاستقبالهم. الرفض العربي والعالمي الواسع أدى لتراجع «ظاهرياً»، فالمعلومات غير المعلنة تقول إن كلاً من

د. مجدلاني اعتبرها جريمة حرب وإرهاب دولة تتماشى مع الدعم والشراكة الأمريكية

سموتريتش يتوعد بأن تهدم حكومته هذا العام مباني بالضفة أكثر مما يبنيه الفلسطينيون

خبراء: هدم المنازل جريمة تواصل إسرائيل ارتكابها منذ إقامتها عام 1948

تقرير - نائل موسى

تقنيات حديثة لمراقبة البناء الفلسطيني. وشدد على أن الأمر لا يقتصر على ملاحقة ما زعم أنه بناء «غير قانوني»، بل يشمل أيضاً «منع كامل للبناء الفلسطيني وإعادة السيطرة الإسرائيلية على الأرض».

وتفرض سلطات الاحتلال سيطرتها الكاملة على المنطقة (ج) بالضفة الغربية، وتمنع البناء أو استصلاح الأراضي فيها، دون تراخيص من شبه المستحيل الحصول عليها، وفق تقارير للأمم المتحدة.

وصنفت اتفاقية أوسلو لعام 1995 أراضي الضفة ضمن 3 مناطق: «أ» تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، و«ب» تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية ومدنية وإدارية فلسطينية، و«ج» تخضع لسيطرة مدنية وإدارية وأمنية للاحتلال وتقدر الأخيرة بنحو 60% من مساحة الضفة. وبالتوازي، اعتبر سموتريتش أن تعزيز المشاريع الزراعية في الضفة يمثل هدفاً استراتيجياً لمحو خط حدود 1967. قائلاً إن مزارع الضفة تعتبر «هدفاً استراتيجياً للمحافظة على الأرض ومنع الاستيلاء عليها». و«لمنع الفلسطينيين من توسيع سيطرتهم غير القانونية على الأراضي»، على حد قوله!.

ويعتبر سموتريتش أن الضفة الغربية -ها فيها القدس الشرقية- جزء من إسرائيل وتعهده بالسيطرة الكاملة عليها خلال عام 2025 الجاري، تحت مسمى خطة «فرض السيادة الإسرائيلية».

وبشأن ردود الفعل على الإعلان، قال سموتريتش: «حتى لو كان هناك من سيعترض ظاهرياً بتصريحات أو بأخرى بما في ذلك من الدول العربية، فقد أثبتنا بالفعل في اتفاقيات إبراهيم أنه عندما تصر إسرائيل على رأيها فإنها تحظى بدعم وتقدير من الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المجاورة.. ولاحقاً كتب على حسابه منصة إكس: «2025 - عام السيادة (الإسرائيلية) في يهودا والسامرة».

وأشارت صحيفة «هآرتس» العبرية، إلى أن قادة المستوطنين يستندون في آمالهم بما يتعلق بتوسيع الاستيطان إلى ولاية ترامب السابقة، إلى جانب علاقاتهم الوثيقة مع المسؤولين في إدارة ترامب ومع قياديين في الجالية الإنجيلية المؤثرة على ترامب وتعويل على دعم ترامب الكامل لهم.

وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قالت هيئة البث الإسرائيلية إن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو يعتزم إدراج قضية ضم الضفة ضمن جدول أعمال حكومته، بعد تسلم ترامب مهامه.

ومخطط السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، جاهز ورُسمت

توعد وزير المالية الإسرائيلي المستوطن المتطرف بتسليط سموتريتش، الأحد الماضي، بأن تهدم حكومته في عام 2025 الجاري، مباني أكثر مما يبنيه الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة، وذلك للمرة الأولى منذ 1967، الأمر الذي اعتبره عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، د. أحمد مجدلاني، جريمة حرب وإرهاب دولة منظم، تتماشى مع الدعم والشراكة الأمريكية بخطة التهجير.

سموتريتش زعيم حزب «الصهيونية الدينية» اليميني المتطرف، وفي اجتماع وحدة إنفاذ القانون بما يسمى «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال بالضفة، قال: «2025 سيكون أول عام منذ 1967 الذي ندمر فيه أكثر مما يبنون»، و«نحن مُضي في ذلك بكل قوتنا، همزيد من عمليات الهدم»، «السيطرة على الأرض هي جوهر الصراع، ومن يسيطر على الأرض يحدد مستقبلها».

المستوطن ذو الأصول الأوكرانية، ولد في مستوطنة «حاسين» بالجولان السوري المحتل، ويعيش مع زوجته وأطفاله السبعة، في مستوطنة كدوميم المقامة على أرض نابلس، غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد بنى مسكنه على أرض فلسطينية خاصة استولى وأقام عليها منزله بشكل غير قانوني دون ترخيص من حكومته.

وهو مؤيد لتوسيع المستوطنات في الضفة، ويعارض الدولة الفلسطينية، وينكر وجود الشعب الفلسطيني. بصفته وزيراً يتمتع بصلاحيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قاد جهوداً إسرائيلية سرية لضم أراضٍ في الضفة الغربية، أولاً كأمر واقع، ثم بقوة القانون، وغالباً ما توصف تصريحاته عالمياً بأنها «عنصرية» و«معادية» و «فاشية».

ومنذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تكتنف حكومة نتياهو الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة ضمن تحركات لضمها. وذلك على وقع تصريحات رسمية إسرائيلية برفض إقامة دولة فلسطينية، في انتهاك وتحد لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وتؤكد الأمم المتحدة أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ويقوض فرص معالجة الصراع وفق مبدأ حل الدولتين، وتدعو منذ عقود لوقفه.

سموتريتش، قال، أن حكومة ستعمل على تعزيز عمليات الهدم ومنع البناء الفلسطيني في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. وان ميزانية 2025 ستضمن زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لعمليات الهدم، عبر تعزيز القوى العاملة، وشراء معدات جديدة، وتطوير

وفي هذا الإطار، قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن إسرائيل تسرع وتيرة الخطوات الرامية إلى ترسيخ ضم الضفة الغربية المحتلة بما يشمل القدس الشرقية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستبدال المجتمعات الفلسطينية بالمستوطنين انتهاكاً للقانون الدولي.

وأكد المكتب أن ذلك يتعارض مع الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في تموز/يوليو الذي خلص إلى أن الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب أن ينتهي في أسرع وقت ممكن، ودعا إلى الإخلاء الفوري لجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وأعرب المكتب عن القلق إزاء التطورات الأخيرة حيث وقعت عمليات هدم جماعية لمنازل ومبان فلسطينية في القدس الشرقية، بالإضافة إلى عمليات هدم نفذت لأول مرة في محمية طبيعية في المنطقة (ب) التي تقع تحت سلطة السلطات الفلسطينية.

وشدد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ضرورة أن تعكس إسرائيل مسار هذا التوجه على الفور والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك التي حددتها محكمة العدل الدولية. وقال إن للدول الثالثة دوراً حاسماً في وقف سلوك إسرائيل غير القانوني حيث يجب عليها ألا تقر بقانونية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تمتنع عن مساعدة إسرائيل في الحفاظ على هذا الوضع.

وقال المكتب إن ذلك يتطلب من الدول أن تدرس بعناية مجموعة واسعة من تفاعلاتها مع إسرائيل بما في ذلك العلاقات التجارية والاقتصادية ودعم الجيش الإسرائيلي.

ويطالب المجتمع الدولي بانسحاب إسرائيل إلى الحدود التي احتلتها في الرابع من يونيو/حزيران 1967، لإقامة دولة فلسطينية.

وتدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، وتعتبرها جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي، وهي من أبشع الانتهاكات والجرائم التي تخلف آثاراً ونتائج مدمرة على حياة المواطنين الفلسطينيين واقتصادهم ومستقبل أبنائهم.

وحمل الوزارة حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتانياهو المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تلك الجرائم البشعة، كما تحمل الوزارة المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة عن تخاذله وصمته على تلك الجرائم.

وقالت ان اكتفاء المجتمع الدولي والدول بعض بيانات الادانة الشكلية لجريمة هدم المنازل وتهجير المواطنين الفلسطينيين يشكل تواطؤاً حقيقياً مع الاحتلال وجرائمه وانتهاكاته، خاصة وأن تلك الدول تدرك جيداً أن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تتعايش مع ردود الفعل الدولية الخجولة وتستهنر بها ولا تقيم لها أي وزن.

بدوره، اعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي د. أحمد مجدلاوي، تصريحات المتطرف سموتريتش، بأنها دعوة واضحة وصريحة لممارسة الارهاب المنظم، وتتماشى مع الدعم والشراكة الامريكية بخطة التهجير.

وقال: هذه الدعوة مخالفا لكافة القوانين الدولية، وأن عملية الضم الفعلية والانتقال إلى توسع المستوطنات الإسرائيلية، وتهجير للسكان، وهو ما "يرقى إلى جريمة حرب" بموجب القانون الدولي. والاحتلال يعمل من أجل تنفيذ مخططات حكومة المستوطنين في الضفة الغربية ضمن خطة الاحتلال لتقويض السلطة الفلسطينية وانهاء حل الدولتين بتكثيف البناء الاستيطاني.

واضاف: حكومة الاحتلال تواصل حربها العدوانية لأنها تشعر بأنها فوق القانون والمساءلة والمحاسبة، ويتلقى الدعم والحماية الأميركيين لاستمرار هذا العدوان، وأن إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس من تهجير قسري وتدمير البنى التحتية والافتحاشات المستمرة، بالإضافة إلى الاستمرار في سرقة الأموال الفلسطينية، يهدفان إلى الدفع نحو انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية وتقويضها، وكل ذلك يتم عبر الضم التدريجي للأراضي الفلسطينية.

ضمن خطة صفقة القرن التي أقرها ترامب خلال فترة رئاسته الأولى عام 2017، وقد شرع الاحتلال بتنفيذ خطواتها عملياً عبر توسيع الاستيطان، والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضفة، ودعم مليشيات المستوطنين بالسلاح والأموال، فضلاً عن تكثيف هدم المنازل، وتهجير التجمعات البدوية الفلسطينية في الأغوار الفلسطينية.

وتشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجية إسرائيلية رافقت نشأة دولة الاحتلال عام 1948، فقد دمرت منذ النكبة نحو 560 قرية وبلدة فلسطينية ومحتها من الوجود.

كما شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ اللحظات الأولى لاحتلالها باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967، باتباع سياسة ممنهجة؛ بهدف إحكام السيطرة على الأراضي المحتلة وخاصة مدينة القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ بسلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية والتي طالت جميع جوانب الحياة وبضمنها هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية بعد وضعها العديد من العراقيل والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء؛ بهدف تحجيم وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً يقيد منح تراخيص المباني، وأخضعها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية. بهدف طمس عروبتها وصبغها بطابع يهودي.

وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان، إن قوات الاحتلال والمستعمرين نفذوا 2161 اعتداء، خلال كانون الثاني الماضي، في استمرار لمسلل الإرهاب المتواصل من قبل دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه وممتلكاته، موضحاً ان جيش الاحتلال نفذ 1786 اعتداء، فيما نفذ المستعمرون 375 اعتداء، كما نفذوا 318 عملية تخريب وسرقة لممتلكات فلسطينيين، طاولت مساحات شاسعة من الأراضي، وكذلك تسببت اعتداءات المستعمرين باقتلاع 969 شجرة منها 960 شجرة زيتون.

وقال أن دولة الاحتلال باتت تتفنن في اختراع أسباب قهر الفلسطينيين، وعلى امتداد جغرافية الأراضي الفلسطينية هذه الأيام

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال نفذت خلال كانون الثاني الماضي وحده، 76 عملية هدم طالت 126 منشأة، بينها 74 منزلاً مأهولاً، و4 غير مأهولة، و29 منشآت زراعية وغيرها، وقامت بتوزيع 131 إخطاراً لهدم منشآت فلسطينية أخرى

حكومة الاحتلال الحالية، وهي الأشد ميمية وتطرفاً وفاشية، رفعت منذ تشكيلها شعاراً واحداً، هو الاستيطان بلا توقف والسيطرة بلا رقابة، ونفذت سلطات الاحتلال خلال العام المنصرم 2024 ما مجموعه 684 عملية هدم، هدمت خلالها 903 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. وأصدرت (939) إخطاراً لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص

وبحسب قاعدة بيانات التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال العام المنصرم، 451 اعتداء استهدفت 14212 شجرة، من ضمنها 10459 شجرة زيتون ويرى خبراء إن تطبيق إعلان سموتريتش أمر محتوم في ظل الدعم العالمي لدولة الاحتلال، وتوغل الصهيونية الدينية، من جانب وحالة الضعف العربي والفلسطيني وانه لن يكون هناك بديل عن المواجهة.

وقدر محللون ان إعلان سموتريتش وان لم يكن إعلاناً رسمياً من حكومة الاحتلال، لكنه في غاية الخطورة لا سيما مع عودة ترامب، وقد يكون الإعلان بمثابة «جس نبض» لردود الفعل. ويخضع استخدام هدم المنازل بموجب القانون الدولي اليوم لاتفاقية جنيف الرابعة، التي أصدرت في عام 1949، وتحمي المدنيين في الأراضي المحتلة. وتنص المادة 53 منها، على أن «أي تدمير تقوم به دولة الاحتلال للممتلكات العقارية أو الشخصية التي تعود بشكل فردي أو بشكل جماعي إلى الأشخاص العاديين أو للدولة أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية وهي محظورة تماماً إلا إذا كان لهذا التدمير ضرورة قصوى للعمليات العسكرية.

الطريق لتفادي الوقوع بالأزمات

بقلم: د. معتصم عادل محسن

وبدلاً من أن نكتفي بالنظر في تعاطف ودهشة، علينا أن نسأل أنفسنا ماذا حدث؟ ولم تعرضت هذه الأزمة لهذا الكم وهذه النوعية من المعالجة الإعلامية والصحفية وحظيت بهذا الاهتمام البالغ؟ وكيف قامت الإدارة بمعالجتها؟ وما هي أوجه النجاح والإخفاق فيما يتعلق بردود أفعالها؟

ومن الأساليب الناجحة في معالجة تلك الأزمات، القيام بدراسة وتحليل الأزمات المشابهة في حدوثها، ومراقبه سبب اختلاف إحداها.

ويجب أن نعترف بأنه ليس معنى النجاح في تجاوز الأزمة والقضاء عليهما ضمان عدم حدوثها مرة أخرى، فالأزمات لا تمنح المناعة للمنظمة أو المجتمع أو المجال الذي حدثت فيه لأنها من الصعب أن تأتي مرة أخرى بنفس الأسلوب والحجم والآثار والأسباب ولكنها تأتي متطورة بما يتناسب مع ما تركته الأزمة السابقة من آثار، ومع ما حدث من تغيير القوى المتصارعة التي يمكن أن يمثل احتكاكها مع بعضها مره أخرى بداية صناعة أزمة جديدة.

والأزمة لا تحدث من فراغ فكل أزمة ما هي إلا حلقة من سلسلة من الأزمات، وإذا ما تم معالجتها بطريقة خاطئة فإنها تطلق سلسلة من التفاعلات وعلى ذلك فإن التحليل المبني على أسوأ وضع يبني على التساؤل عما إذا كانت الأزمة الحالية قد نتجت عن أزمات أخرى، وإذا كان الأمر كذلك فما الذي يجب عمله الآن.

فعدد وقوع الأزمة علينا أن نتساءل ما إذا كانت تلك الأزمة بمثابة مؤشر لوقوع المزيد من الأزمات الأكثر جسامة وخطورة، وهل يمكن أن تكون تلك الأزمة مجرد طرف صغير لجبل الجليد الضخم؟ وهل يمكن أن تتحول هذه الأزمة إلى قضية كبرى أوسع نطاقاً.

لذلك فإن انتهاء الأزمة لا يعني عدم وجود أزمات أخرى بل يعتبر في بعض الأحيان بداية لأزمات أخرى فالعملية تبدأ مرة واحدة ويجب على العلاقات العامة أن تقوم بإدارة فعالة للقضايا التي تواجه المنظمة وان تخطط جيداً لمنع وقوع أزمات أخرى.

ولعل أحد أهم ملامح الأزمة هو ضغط الوقت، بمعنى أن الوقت المتاح محدود لاتخاذ اللازم من بحث وقرارات قبل وقوع المشكلة وتصعيد الخسائر، وبطبيعة الحال لا يمكن صناعة القرارات بالطريقة التقليدية ساعة الأزمة مما يحدو بنا أن نكون مستعدين ولدينا خطط معدة مسبقاً لمواجهة الأزمة فماداً يمكن أن تفعل إدارة المنظمة في مواجهة أزمة ما؟ وإذا خصصنا السؤال وقلنا ما هو دور كل إدارة أثناء الأزمة؟

ومهما بلغت سنوات الخبرة في مجال مواجهة الأزمات ومعالجة آثارها السلبية فإن القلق الشديد أحد السمات الرئيسة حينما تقع الأزمة، فإذا لم تكن متواجدين بالموقع فسوف يحيطنا في البداية شعور غير حقيقي بالهدوء ولن يستغرق الأمر سوى دقائق قد تمتد إلى ساعات إلى أن تجتمع الإدارة المعنية بالأمر و يبدأ الشعور الحقيقي بالخطر في الطفو على السطح، فذلك الشعور الزائف بالأمان يشبه فتره الهدوء التي تعقب توقف طلاقات الرصاص إيذاناً بشن الأعداء لهجمة ضارية، وما يتلو ذلك من أحداث معتمداً أساساً على الأزمة ذاتها.

يحظى علم إدارة الأزمات باهتمام كبير من جانب الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام والاتصال الجماهيري بشكل خاص، وذلك على ضوء الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم الآن في مجال الإعلام والاتصالات، والتي تنقل الأحداث والأزمات فور وقوعها من أي مكان في العالم، فضلاً عن كثرة الأزمات التي تعاني منها العديد من دول العالم سواء كانت أزمات ناتجة عن عوامل طبيعية أو بشرية أو حتى مادية.

ومن بين الفروع الهامة في مجال إدارة الأزمات ما يتعلق بكيفية إدارتها على مستوى الجمهور الداخلي، والجمهور العام ووسائل الإعلام، وهو ما يعرف باتصالات الأزمة.

لذلك فإن الاتصال المؤثر والفعال بهذا الجمهور يكون من خلال وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المتنوعة، ولا شك في أن وسائل الإعلام القوية تؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية وملموسة عند إدارة أي أزمة.

وإذا نظرنا إلى واقعنا الآن لوجدنا أن الأزمات أصبحت جزءاً من نسيج الحياة المعاصرة وان وقوع الأزمات أصبح من حقائق الحياة اليومية وان لها تحديات داخلية وتهديدات خارجية وهي محل دراسة وتحليل من المتخصصين في شتى المجالات.

وإذا كنا نعيش في عالم من الأزمات فإن الأزمة معه تصبح حقيقة ملموسة اعترفنا بذلك أم لم نعترف، وهذه الحقيقة الصعبة تتطلب وجود إدارة رشيدة للتعامل مع الأزمات، إذ إن اعترافنا بوجود الأزمة يتطلب أن تكون أكثر حضوراً في وعينا و في فكرنا وفي إدارتنا حتى نؤثر في مجرياتها ونتجنب مخاطرها بل والاستفادة من إيجابياتها، فالأزمات تمثل معالم طريق عبرت خلاله الإنسانية وشيدت حضارتها فلم تكن الأزمات كلها شراً مستطيراً بل كانت بواعث لنهضة علميه وفكرة أثرت المعارف الإنسانية وساعدت على تطورها و يسرت لها سبل لم تكن متوافرة لديها من قبل.

ويلاحظ وجود ارتباط وثيق الصلة بين الأزمة والتغيرات العالمية الجديدة وفي ظل نظام العولمة ومع وجود علاقة طردية بينها وبين كافة المتغيرات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، والتي أثرت بطبيعة الحال على جميع المنظمات بأنشطتها المختلفة، ومن ثم نجد أن نظم الإدارة في حاضره ماسه إلى تطوير أساليبها ومناهج عملها وإعادة هيكلتها لمواجهة المواقف المتجددة التي تحمل في طياتها مخاطر لا حدود لها نتيجة تلك المتغيرات.

إن بداية التفكير الجاد في التعامل مع الأزمات ومواجهتها يبدأ من الإجابة على التساؤلات التالية:

أين نحن؟ وما الصورة الذهنية الحالية لنا عند جمهورنا؟ وإلى أين نتجه؟ وماذا نملك؟ وما هو الوقت المتاح لنا للاستخدام؟ وأين نود أن نكون؟ وما هو المطلوب القيام به لنصل إلى ما نريد؟ وما هي الوسائل المتاحة والمناسبة التي يمكن استخدامها للوصول إلى أهدافنا؟

ولعل أفضل وسيلة لفهم طبيعة الأزمة ومعرفة أفضل السبل للتعامل معها هو القيام بدراسة الأزمات التي تعرضت لها المنظمات الأخرى وكيف تم إدارتها،

غياب المواقف العربي الموحد بمواجهة التحديات المشتركة

بقلم: محمد علوش

ذلك وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وليس نظامه السياسي فقط، وهناك رؤية فلسطينية مهمة وجب التقاطها في الدورة المرتقبة لقمة العرب، والرؤية الفلسطينية ليست وظيفتها سد الفراغ السياسي بقدر ما هي أولويات جدول أعمال القمة، وتجب على الأسئلة الضرورية من قبل القيادة الفلسطينية الشرعية، انطلاقاً بأن اليوم التالي لغزة هو يوماً فلسطينياً، وانطلاقاً من وحدة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، ووحدة النظام السياسي، وولاية دولة فلسطين القانونية والسياسية والجغرافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقمة العربية، وخاصة مبادرة السلام العربية، والرؤية الفلسطينية لم يكن الهدف منها تأكيد المؤكد لوجوب ممارسة الحكومة الفلسطينية لصلاحياتها بقطاع غزة كما هو الحال بالضفة الغربية، وإنما ما تقوم بها حكومتها الشرعية في قطاع غزة، وكيف تمارس مهامها ومسؤولياتها في تقديم الدعم الإغاثي وتنفيذ برامج التعافي المبكر في كافة المجالات عبر لجانها المنخرطة بصفوف الشعب الفلسطيني بالقطاع، بهدف تثبيت المواطنين وتوفير سبل الدعم والإسناد لهم بالبقاء على أرضهم، أرض وطنهم الذي لا وطن لهم سواه، ورفض سياسة التهجير كفعل وطني مقاوم.

والرؤية الفلسطينية نجيب بشكل واضح على ربط اليوم التالي بمسار سياسي وجدول زمني يؤدي إلى مؤتمر دولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، وهذا المسار تحقيقاً لـ «المبادرة السعودية للاتلاف الدولي للسلام ولعقد المؤتمر الدولي للسلام» بالشراكة مع فرنسا في حزيران القادم، ولعل مطالبة الرؤية الفلسطينية الأشقاء العرب، والمجتمع الدولي بتوفير الظروف المواتية لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية على جميع الأراضي الفلسطينية، كما حدث بالانتخابات السابقة، لتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني حقه بالانتخابات وممارسة التغيير عبر صناديق الاقتراع، وليس عبر الوسائل الانقلابية والتدخلات الخارجية، فالرؤية الفلسطينية تمثل برنامجاً سياسياً من الممكن أن يشكل الأساس الفعلي لقرارات القمة العربية القادمة لأنه صادر عن صاحب الشأن والولاية، وليس عن وكلاء مهمما علا شأنهم أو تعددت مرجعياتهم.

نأمل أن تبحث القمة العربية سبل مواجهة المشاريع الأمريكية، وصياغة خطة عربية مضادة خطة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وأن تفرز إجماعاً عربياً على رفض التهجير وسياسات الاقتلاع، بحيث تكون هذه القمة العربية الأكثر أهمية في ما يتصل بالعالم العربي الأوسع وقضية فلسطين منذ عقود، ووضع القضية الفلسطينية على رأس الأولويات باعتبارها القضية المركزية للشعوب والدول العربية، وما يتطلب ذلك من سياسات ومواقف وخطوات، والعمل العاجل من أجل تنقية الأجواء وفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية، على قاعدة التضامن القومي ضد الخطر الإسرائيلي، وضد المشاريع الأمريكية والإقليمية التوسعية التي تستهدف القضية الفلسطينية وقضايا شعوبنا العربية ومصالحها القومية وحققها في بناء مستقبل زاهر وآمن.

نحن بأمس الحاجة في الظرف التاريخي الذي نعيشه اليوم إلى صياغة موقف عربي متماسك وصلب وقوي بشأن القضية الفلسطينية بشكل عام، وتقديم طرح يقابل الطرح الأمريكي الذي يحاول النيل من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف.

كان قد حدد موعد لعقد القمة العربية في القاهرة في شباط الماضي، وأرجئت القمة إلى الرابع من الشهر الجاري، وسبق ذلك عقد اجتماع في الرياض «الاجتماع الخماسي العربي الذي أصبح ثمانياً» بحث تطورات الوضع في فلسطين والمنطقة العربية، وتوقف أمام التحديات المصرية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، كما تخص الأمن القومي العربي، وذلك تحت وطأة سياسة التهديد والوعيد التي أطلقها الرئيس الأمريكي بتهجير الشعب الفلسطيني واقتلعه من أرض وطنه ونفيه إلى الأردن ومصر، أو إلى أي مكان في العالم.

ذلك الاجتماع لم تدعى له فلسطين، صاحبة القضية والتي يكابد شعبها وجع الاغتراب وفضاعة العدوان وحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الوحشية الإسرائيلية الأمريكية، وهذا مؤشر خطير للغاية، وربما سيفتح الباب لاحقاً لعودة الوصاية العربية والدولية على الشعب الفلسطيني، في خطة تعتبر انقراضاً على أهم منجز سياسي للكفاح الوطني الفلسطيني وهو التمثيل الشرعي المستقل للشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي اعترفت به دول العالم أجمع، وكذلك وبما تمثله هذه الشرعية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني .

أمام هذا التحدي الكبير والمصري لوجود شعبنا وكيانه السياسي، لا نملك ترف الوقت، وقد آن الأوان لمغادرة الرهانات السياسية الخاسرة واشتقاق البرنامج الكفاحي المقاوم على قاعدة وحدة قوى الشعب الفلسطيني تحت مظلة م.ت.ف، ولاستهناج طاقات شعبنا وإمكانياته في مواجهة العناوين الاستعمارية الجديدة، الضم والتهجير واستكمال مشروع إسرائيل الكبرى وتكريس مخطط الشرق الأوسط الجديد.

ليس أمام الدول العربية سوى مواصلة رفض خطة تهجير الشعب الفلسطيني، ليس فقط لأنه يهدد أمنهم القومي، بل ويهدد مصير الشعب الفلسطيني نفسه بالضيق الكامل، إن الرفض السياسي وحده لا يكفي، بل يجب أن يقترن بقرارات واضحة وجلية وحازمة، تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة إلى وطنه ودياره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، على أرض وطنه وعاصمتها القدس، والدول العربية تمتلك أوراق الضغط الكافية لإيقاف السياسات والمواقف الأمريكية المنفلتة من كل الضوابط السياسية والانسانية، ومسؤوليتها القومية تستدعي الحفاظ على مصالحها ومصالح الشعب الفلسطيني الذي دفع أثماناً لها تشبه الملاحم الأسطورية، حيث تنتعلح إلى موقف عربي موحد وحازم في مواجهة المشاريع الاستعمارية الجديدة. إن القمة العربية التي ستحتضنها القاهرة، ستكون قمة غير اعتيادية من حيث الدعوة والمكان، ارتباطاً بمضمون القمة والتحديات التي تواجه النظام الرسمي العربي، بما في

31 عاماً على مذبحه الإبراهيمي ومجازر الاحتلال مستمرة

بقلم: ماهر السلايمة

في الجريمة، وشكلت ومن طرف واحد لجنة «شمغار»، للتحقيق في المجزرة وأسبابها، وخرجت اللجنة في حينه بعدة توصيات، منها تقسيم الحرم الإبراهيمي، وفرضت واقعا احتلاليا صعبا على حياة المواطنين في البلدة القديمة، ووضعت الحراسات المشددة على الحرم، وافسحت للمستوطنين السيطرة على الجزء الأكبر منه - حوالي 60% - بهدف تهويده والاستيلاء عليه، لكن الاحتلال لم يكتف بذلك أيضا ومضى في مخطط السيطرة على ما تبقى من الحرم الشريف عبر اعتداء يومية ومحاولات لتغيير معالمه بقصد اسرته.

ويضم القسم المختص من الحرم: مقامات وقبور أنبياء، منها قبر النبي إبراهيم وزوجته سارة وقبر حفيده يعقوب وزوجته ليثة وقبر النبي يوسف بن يعقوب، إضافة إلى صحن الحرم وهي المنطقة الجميلة المكشوفة فيه.

وتسجل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية شهريا عشرات الاعتداءات على الجزء الذي إبقته للفلسطينيين من الحرم الشريف تتراوح بين استحداث انشاءات ومصادرة ومنع دخول للصلاة ومنع رفع الأذان فيه بشكل متكرر، ضمن مخطط لفرض امر واقع جديد يجعله حكرا على المستوطنين. ويحرم منه أصحابه الشرعيين الذين يتعرضون لأبشع المضايقات والتنكيل وعرقلة النقل والتنقل والاعتقال وحتى القتل من سوانب المستوطنين وجنود الاحتلال على الحواجز المحيطة بالحرم وخاصة في شارع الشهداء المغلق وفي ارجاء البلدة القديمة ومحيطها في مسعى مسعور لقتل الهوية الفلسطينية للمكان ثم الذكرى الـ 31 لمذبحة الحرم الإبراهيمي اليوم، والاحتلال يقترف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتهمير القسري وهدم المنازل والبنى التحتية في طول الأرض الفلسطينية وعرضها، ويلوح باستئناف جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها في قطاع غزة على مدى 15 شهرا وأوقعت نحو 180 الف ضحية بين شهيد ومفقود وجريح ودمر أوجه الحياة ويستغلها اليوم لطرده أبناء القطاع ونفيهم الى دول الجوار تماما كما فعل بعد مجزرة ذلك كله تحت نظر مجتمع دولي ما زال يتحدث دون خجل عن حقوق الانسان والحريات وحق الشعوب في تقرير مصيرها والخلاص من الاحتلال!.

صادفت قبل ايام الذكرى الـ 31، لمجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، التي نفذها المستوطن اليهودي المتطرف «باروخ غولدشتاين» بحق المصلين في 25 فبراير عام 1994، عندما اقتحم ثاني أهم المعالم الإسلامية في فلسطين بعد المسجد الأقصى تحت أنظار جيش الاحتلال الإسرائيلي أثناء أداء المصلين صلاة فجر يوم الجمعة وشرع بإطلاق النيران على المصلين خلال سجودهم، ما أسفر عن ارتقاء 29 شهيداً، وإصابة 150 آخرين داخل الحرم، حيث أغلق جنود الاحتلال المتمركزون على أبواب الحرم البوابات الرئيسية له، بغية منع المصلين من الخروج، والقادمين من خارجه من الوصول إلى ساحة لإنقاذ الجرحى.

وفي وقت لاحق استشهد آخرون برصاص جنود الاحتلال خارج الحرم وأثناء تشييع جنازات الشهداء، ما رفع مجموعهم إلى 50 شهيدا. وفي اليوم ذاته، الجمعة الخامس والعشرين من شباط/ فبراير 1994، الخامس عشر من شهر رمضان، وعقب تنفيذ المستوطن الإرهابي، المجزرة بحق المصلين وهم سجود صائمين تصاعد التوتر في مدينة الخليل وقرائها وكافة المدن الفلسطينية، وبلغ عدد الشهداء الذين ارتقوا نتيجة المصادمات مع جنود الاحتلال إلى 60 شهيدا ومئات الجرحى في مجزرة كثرها ممن سبقها وما أعقبها، استغلها الاحتلال لتحقيق مخططاته وإطاعه الاستعمارية بالسيطرة على الأرض والمقدسات. ويقع المسجد في البلدة القديمة من الخليل، وهي جزء من المدينة ظل خاضعا لسيطرة الاحتلال وفق اتفاق الخليل عام 1997 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وينسب المسجد، إلى النبي إبراهيم الخليل عليه السلام المدفون فيه قبل 4 آلاف عام وسميت مدينة الخليل باسمه، وفيه قباب مغطاة تقول بعض المصادر التاريخية إنها قبور للنبي إبراهيم وزوجته سارة، إضافة إلى الأنبياء إسحق وإسماعيل ويعقوب ويوسف وزوجاتهم عليهم السلام.

وعقب المجزرة التي ما تزال تداعياتها مستمرة وعلى ديدن الاحتلال الإسرائيلي، كُوفئ المجرم القاتل وعوقبت الضحية، حيث أغلقت سلطات الاحتلال الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة لمدة ستة أشهر كاملة بدعوى التحقيق

بقلم: سامر سويد (أبو عرب)

فضل طهوب وتكريم القامة والتاريخ

في القدس مع مجموعة من رفاق الجبهة وتم تحرير الرقيق فضل مع مجموعة من الرفاق أثناء تبادل الأسرى عام 1985 وهو من الشخصيات الوطنية المرموقة في القدس ولها تاريخها الوطني المشرف وكان دائما يدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني وعضواً في البيت الشرقي الفلسطيني الذي كان برئاسة الشهيد فيصل الحسيني علماً أن الاحتلال الإسرائيلي كان دوماً يهدد الرقيق فضل وينذره بالاعتقال مرةً أخرى على مواقفه الوطنية في الدفاع عن حقوق شعبنا الفلسطيني وعن عروبته عاصمتنا الأبدية القدس.

نستذكر هذا التاريخ وتلك الذكريات، ونحن نحتفل اليوم بتكريم قامة فلسطينية عريقة تنازل من أجل انهاء الانقسام الفلسطيني البغيض وإعادة الوحدة الوطنية ورص الصفوف وترتيب البيت الوطني، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني والدفاع عن حقوقه الوطنية في الوطن والشتات والدفاع عن موقف الجبهة السياسي والوطني في ظل المرحلة الصعبة التي تمر بها من الإمارات التي تهدد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية من التهجير القسري وضرب المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية لشطب حق العودة لأبناء شعبنا الفلسطيني. نحن رفاق الدرب نهيب من هذا المقام برفيقنا فضل طهوب القيادي وابن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني المناضل الصلب وتهمننا رؤيته السياسية والفكرية في العمل التنظيمي على تطوير الجبهة وحرصنا على بعضنا لصمود الجبهة ضد المؤامرات. اننا ونحن نكرمك فإننا نكرم تاريخاً ومرحلة وعناصراً عايشوها عاهدناهم ونعاهدك على الوقوف جنباً إلى جنب حتى تحقيق أهداف شعبنا الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية وفاءً لأسرانا وشهدائنا وجراحانا مستمرين بالنضال على خطى شهدائنا القادة العظام متمنين لك دوام الصحة والعافية وطول العمر رفيقنا فضل طهوب أبو هيثم.

اتشرف اليوم في تناول قامة فلسطينية كبيرة واتحدث عن مناضل قدم شبابه دفاعاً عن فلسطين وعن قضية الشعب الفلسطيني وكان من أوائل الثوار الذين هبوا لنصرة الوطن في مدينة القدس ومن السابقين من ريعيل انتسب إلى العمل الوطني في صفوف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بعد هزيمة حزيران عام 1967 وبدأ بالعمل الوطني مع القائد الوطني الشهيد المؤسس الدكتور صبحي غوشة. انهم كوكبة، بدأوا بترتيب صفوفهم في مقارعة العدو الصهيوني في وقت وجدوا أنفسهم وحيدين في الساحة الفلسطينية في ظل هزيمة الجيوش العربية، كان رفيق الدرب الرقيق فضل طهوب أبو هيثم الذي شغل عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من أوائل الذين انخرطوا في العمل السري داخل الجبهة في مدينة القدس وقاموا بالتحريض ضد الاحتلال الإسرائيلي من خلال الإضرابات وتوزيع منشورات ضد الاحتلال ونفذوا عدة عمليات عسكرية مبكرة.

تعرفت على أبو هيثم شخصياً، عندما كنت مرافقاً للرفيق الأمين العام الدكتور الشهيد سمر غوشة بالبداية عن طريق التواصل السري عن طريق الهاتف ثم التقينا بالرفيق فضل أثناء عودة الوفد الفلسطيني للمفاوض من واشنطن إلى تونس لحضور المجلس المركزي في تونس بقيادة الرئيس ياسر عرفات من أجل عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية برفقة الدكتور الشهيد سمر غوشة والدكتور أحمد مجدلاي والرفيق الشهيد سلطان والرفيق الشهيد نبيل قبلاي، وأثناء عودتنا إلى أرض الوطن أنا والرفيق الأمين العام الدكتور سمر غوشة كان الرفيق من الأوائل لاستقبالنا في أريجة وفي اليوم التالي ذهبنا أنا والرفيق أبو هيثم إلى مدينة القدس وتناولنا في حاراتها وصلينا في المسجد الأقصى وزنا الكنيسة وجامع عمر ابن الخطاب وتناولنا في الأسواق وتعرفنا على كل أبواب مدينة القدس والتقينا بالرفيق عوني أبو غوش في القدس و كان معنا الرفيق حربي المصور والتقط لنا عدة صور تذكارية وقضينا الليل في منزل الرفيق أبو هيثم وتشرفنا بمعرفته عائلته الكريمة والرفيق فضل طهوب هو من أوائل الأسرى في صفوف جبهة النضال حيث اعتقله الاحتلال الإسرائيلي عام 1968

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاي

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل همد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة